البحوث والدراسات

توطن العمالة الصناعية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية

د. سيف سالم القايدي*

ملخص:

يعد موضوع اليد العاملة في قطاع الصناعة من الموضوعات المتجددة والحيوية التي تتأثر بالسياسة الصناعية والتوجه الصناعي لأي إقليم في العالم. ويعتبر إقليم مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الأقاليم الصناعية المتطورة في الوطن العربي نظراً لما يحويه هذا الإقليم من إمكانيات طبيعية وبشرية واقتصادية. وتغطي دول المجلس مساحة تبلغ ٢,٦٧٣ مليون كم٢، يعيش عليها ما يقارب من ٣١ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠م.

وفي السنوات القليلة الماضية قامت بعض دول المجلس مثل دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر بتطوير البنية التحتية لتلبية الطلب المتزايد على الاستثمار الصناعي في مناطقها الصناعية. وقد أدى هذا إلى خلق بيئة جاذبة للاستثمارات العالمية في عدة مجالات، ومن ضمنها التصنيع. ونتيجة لهذه التطورات الحديثة فقد بلغ الناتج الإجمالي المحلي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أكثر من ٣٣١ مليار دولار في عام ٢٠٠٠م، كما بلغ الناتج المحلي للقطاع التعديني أكثر من ١١٩ مليار دولار في السنة نفسها. وفي الفترة نفسها بلغ الناتج الإجمالي المحلي للأنشطة الاقتصادية غير التعدينية أكثر من ٢١٢ مليار دولار.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن بعض الأسئلة المتعلقة بتركز المؤسسات الصناعية في دول المجلس وأسبابها، وهل هناك علاقة بين

* دكتوراه في الجغرافيا الاقتصادية، جامعة دريم، المملكة المتحدة، عام ١٩٩٢م، أستاذ مشارك، برنامج الجغرافيا، وحدة الحكومة، السياسات والدراسات الحضرية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

عدد المؤسسات الصناعية وعدد العمالة التي تعمل فيها، وأين تتركز العمالة الصناعية في دول المجلس وأسباب هذا التركز. كما تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على أنسب القطاعات الصناعية التي يجب أن تتخصص فيها دول المجلس في ضوء معطيات التركز النوعي للأيدي العاملة في دوله.

وقد استخدم الباحث بعض القياسات الإحصائية (معامل التوطن الصناعي ودرجة التركز الصناعي للعمالة) لمعرفة مدى العلاقة بين التوزع الجغرافي للمؤسسات الصناعية والعمالة الصناعية في دول المجلس، كذلك تم تطبيق معامل التشتت المطلق لليد العاملة في دول المجلس.

مقدمة:

يعد مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الكيانات السياسية والاقتصادية النامية التي تتمتع بخصائص بشرية متميزة مكنت دوله من تكوين مجموعة اقتصادية متجانسة قدر لها أن تنمو في ظل نظام اقتصادي عالمي متفرد.

وتحتل دول المجلس موقعاً جغرافياً متميزاً بين أسواق دول شبه القارة الهندية ودول جنوب شرقي آسيا من جهة الشرق، حيث توجد المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة من جهة، وبين أسواق بقية الدول العربية المستهلكة والقارة الأوروبية من جهة أخرى (شكل رقم ١). كما تطل دوله على مسطحات مائية مفتوحة على محيطات العالم، مما أكسبها حرية في مجال النقل البحري الرخيص لنقل المواد الخام والبضائع المصنعة وشبه المصنعة، إلى دوله ونقل البضائع المصنعة، أو المجمعة، من دوله إلى بقية دول العالم. هذا الموقع الجغرافي تزامن مع تزايد عائدات النفط التي استغلت في تنمية أقطاره مما ساعد على جذب أعداد كبيرة من القوى العاملة سواء ذوو الياقات الزرقاء أو ذوو الياقات البيضاء. هذه العمالة الوافدة المتدفقة ساعدت في دفع عجلة التنمية البشرية والاقتصادية بشكل واضح، وكان لذلك أثر في أن أصبحت دول المجلس مناطق جذب للأيدي العاملة بشكل عام والعمالة الصناعية بشكل خاص لتوفر فرص العمل في مؤسساته الصناعية.

وقد حدث تغير في إنتاجية القطاعات الاقتصادية في دول المجلس منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي. فعلى سبيل المثال نجد أن قطاع الصناعات الاستخراجية في دولة الإمارات كان يمثل أعلى إنتاجية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث بلغت إنتاجيتها أكثر عن ٧١,٦٪ في عام ١٩٧٥م. أما في عام ١٩٨٠م فقد تراجع هذا القطاع ليحل في المرتبة الثانية بعد قطاع التمويل والتأمين[١]. في حين بلغ الناتج الإجمالي المحلي لدول المجلس أكثر من ٣٣١ مليار دولار، كما بلغ الناتج المحلي للقطاع التعديني أكثر من ١١٩ مليار درهم في السنة نفسها. وبلغ الناتج الإجمالي المحلي للأنشطة الاقتصادية غير التعدينية أكثر من ٢١٢ مليار دولار في السنة نفسها. وتغطي دول المجلس مساحة تبلغ ٢,٦٧٣ مليون كم٢، يعيش فوقها ما يقارب من ٣١ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠م.

شكل رقم (١) – الموقع الجغرافي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

(١) خالد القاسمي، (١٩٨٧م)، الأجر والإنتاجية والقوة العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ص١٢٠.

أهمية موضوع الدراسة:

لا شك أن الأحداث الأخيرة التي هبت على منطقة الخليج العربي والتطورات الجديدة في مجال التصنيع والتعريفة الجمركية الموحدة لدول المجلس، فرضت الكثير من التساؤلات الخاصة بمستقبل التصنيع الاقتصادي لهذه الدول. كما أن قيام بعض دول المجلس مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر بإنشاء البنية التحتية للاستثمار الصناعي وتطويرها، أدى إلى خلق بيئة جاذبة للاستثمارات العالمية في عدة مجالات، ومن ضمنها التصنيع. ومن هذا المنطلق، كان لا بد على الباحثين في مجال الجغرافيا الاقتصادية أن يسلطوا الضوء على التغيرات الحديثة في مجال التصنيع ولا سيما الصناعات التحويلية. وبما أن هذه الصناعات لا بد أن يكون لها موقع وموضع جغرافي لممارسة عملياتها التصنيعية، فإن من الضرورة دراسة عدد هذه المؤسسات الصناعية التي تعمل في دول المجلس ونوعيتها وتفسير التباين في توزعها الجغرافي. وحيث إن العمالة الصناعية هي عامل أساسي ضمن العوامل المحركة للتصنيع في هذه المؤسسات الصناعية، فإن هذه الدراسة تركز على العلاقة بين التوزع الجغرافي لهذه المؤسسات الصناعية ومدى ارتباطها بالعمالة الصناعية في ضوء معطيات الموقع الجغرافي وعدد السكان في دول المجلس.

منهجية الدراسة:

نظراً لتباين الإحصاءات المتوفرة عن الصناعة والعمالة الصناعية في دول المجلس والصعوبات التي واجهت الباحث في الحصول على أرقام حديثة متناسقة لجميع دول المجلس، فإن الدراسة ستعتمد بشكل كبير على البيانات المتوفرة للنشاط الصناعي لعام ٢٠٠٠م. ولمعرفة مدى العلاقة بين التوزع الجغرافي للمؤسسات الصناعية والعمالة الصناعية في دول المجلس، قام الباحث باستخدام بعض المقاييس للدلالة على هذه العلاقة. فقد استخدم معامل التوطن الصناعي أداة لمعرفة أكثر دول المجلس من حيث ارتباط العمالة الصناعية بالمؤسسات الصناعية فيها. وللتأكد من هذه النتيجة قام الباحث بتطبيق قياس آخر، وهو دراسة درجة التركز الصناعي للعمالة الصناعية بالإضافة إلى

استخدام معامل التشتت المطلق لليد العاملة في دول المجلس. وتحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١ – أين تتركز المؤسسات الصناعية في دول المجلس وأسبابها؟

٢ – هل هناك علاقة بين عدد المؤسسات الصناعية وعدد العمالة التي تعمل فيها في دول المجلس؟

٣ – أين تتركز العمالة الصناعية في دول المجلس وأسباب هذا التركز؟

٤ – ما أنسب القطاعات الاقتصادية التي يجب أن تتخصص فيها دول المجلس في ضوء معطيات التركز النوعي للأيدي العاملة في دول المجلس؟

الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات السابقة المتعلقة بدراسة النمو السكاني وملامحه الديموجرافية في دول المجلس، إلا أن هناك ندرة في الدراسات المعنية بالأنشطة الصناعية في دول المجلس. ومن أبرز هذه الدراسات دراسة (وزارة التخطيط، ١٩٩٨م) بدولة الإمارات بعنوان (الوضع السكاني في بعض دول مجلس التعاون الخليجي). حيث ركزت الدراسة على ثلاث دول هي دولة الإمارات ومملكة البحرين ودولة الكويت. وهي محاولة لتجميع بعض البيانات الخاصة بالتركيب العمري للسكان في هذه الدول والقوى العاملة. كما حاول (سليمان القدسي، ١٩٩٨م) في دراسته بعنوان:[٢] Labor Markets and Policy in the GCC "أسواق العمل والسياسة في دول مجلس التعاون"، تشخيص تركيبة أسواق العمل في دول المنطقة بالتركيز على سلطنة عمان. وكذلك دراسة (عبدالرزاق الفارس، ١٩٩٢م)[٣] Development Pattern and

(٢) al-Qudsi, S. (1998), ''Labor Market and Policy in the GCC: Micro Diagnostics and Macro Profiles''. The Emirates Center for Strategic Studies and Research. Emirates Lecture 12.

(٣) al-Faris, A. (1992), ''Development Pattern and Structural Changes in the Labor Market of the UAE''. Memo Presented at the Institute of Social and Economic Policy in the Middle East.

Structural Changes in the Labor Market of the UAE التي أوضح فيها أشكال التطوير والتغير في سوق العمل في دولة الإمارات وبخاصة ما يتعلق بالعمالة الصناعية. وقد قامت الدكتورة (فريال الهاجري، ٢٠٠٠م)[٤] بدراسة تطبيقية على "خصائص القوى العاملة في مصانع الحديد والصلب في المملكة العربية السعودية" حيث وضحت بشيء من التفصيل عدد ونوعية العمالة التي تعمل في هذا النوع من الصناعات. كما أن دراسة (موريس جارجس، ٢٠٠٢م)[٥] بعنوان: The GCC Factor in Future Arab Labor Migration عن هجرة العمالة العربية خلص فيها إلى أن هناك أكثر من ٢١٠ آلاف عامل يدخلون سوق العمل سنوياً في دول المجلس.

التوزع الجغرافي للقوى العاملة في دول المجلس:

لا شك أن اكتشاف النفط في دول المجلس وتصديره بكميات كبيرة أدى إلى تحول دول المجلس إلى مناطق جذب سكاني كبير مقارنة ببقية الدول العربية المجاورة. فمنذ أن بدأت مشاريع اكتشاف النفط في دول المنطقة في الثلاثينيات من القرن الماضي، بدأ معها نمو في عدد المشاريع الصناعية المتخصصة في شتى مجالات التصنيع. ومع تحول بعض دول المجلس إلى تبني سياسات اقتصادية جديدة لتبتعد عن الاعتماد الكلي على عائدات النفط بوصفها مصدراً رئيسياً للدخل إلى سياسة تنوع مصادر الدخل، أدى هذا التوجه الجديد إلى تركيز بعض دوله على أنشطة اقتصادية أخرى مثل التصنيع والسياحة والخدمات. وقد ساعد الموقع الجغرافي والتوجه الحكومي لبعض دول المجلس مثل دولة الإمارات وتبني سياسة السوق المفتوحة للأنشطة الاقتصادية إلى

---

(٤) فريال الهاجري، (٢٠٠٠م)، خصائص القوى العاملة في مصانع الحديد والصلب في المملكة العربية السعودية، رسائل جغرافية رقم ٢٤٦، الجمعية الجغرافية الكويتية، جامعة الكويت.

(٥) Girgis, Maurice. (2002), The GCC Factor in Future Arab Labor Migration. Fourth Mediterranean Development Forum. Amman, Jordan.

تحول أنظار الشركات الكبرى للتوطن في دوله. وأدى هذا الوضع إلى جلب رؤوس الأموال والاستثمارات في القطاعات الصناعية مما أدى بدوره إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة. ونظراً لضيق السوق المحلية من ناحية، وعدم توفر الأيدي العاملة المواطنة في بعض دول المجلس، كما هي الحال في دولة الكويت وقطر والإمارات، وإحجام نسبة كبيرة من اليد العاملة عن العمل في هذه المشاريع الصناعية الجديدة من جهة أخرى، ونوعية القوانين والتشريعات المحلية المطبقة بالنسبة لجلب العمالة، فقد لجأت هذه الشركات إلى جلب عمالة رخيصة من خارج دول المجلس تكدست مع مرور الوقت في هذا القطاع. وعلى الرغم من أن بعض هذه العمالة تعتبر بالمقاييس الصناعية نادرة في بعض التخصصات فإن غالبيتها غير مدربة، وقد قامت هذه المؤسسات الصناعية بتدريبها في داخل دوله، وأصبحت بمرور الوقت عمالة ماهرة تعمل في شتى المجالات الصناعية.

بإيجاز، فإن أهم المقومات التي أدت إلى توطن المؤسسات الصناعية ومن ثم تركز العمالة الصناعية في بعض دول المجلس تمثلت في:

- الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- توفير البنية التحتية اللازمة.
- محاربة الإجراءات البيروقراطية.
- تقديم الحوافز.
- سهولة جلب الأيدي العاملة الرخيصة والمؤهلة.
- توفر الطاقة ورخص كلفتها.
- قرب موقع دول المجلس من الأسواق الرئيسة في العالم.
- توفير الخدمات الرئيسة المساعدة للنشاط الصناعي مثل الخدمات والنقل والمواصلات.

إلى جانب كل ما سبق نجد أن بعض دول المجلس تتبنى سياسة صناعية

مشجعة للاستثمارات الدولية والمتمثلة في المناطق الصناعية الحرة المقامة في دول المجلس، حيث تقدم تسهيلات كبيرة للمؤسسات العالمية للعمل والاستثمار مثل[٦]:

- فرص استثمارية أجنبية بنسبة ١٠٠٪.
- عدم وجود قيود على حركة رأس المال.
- إمكانية تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج بنسبة ١٠٠٪.
- عدم وجود قيود على كفالة المؤسسات الصناعية العاملة في هذه المناطق.
- عدم وجود رسوم جمركية على الصادرات والواردات.
- توفر مكاتب ومستودعات جاهزة للتأجير مباشرة من قبل السلطات المحلية في هذه المناطق.
- إعفاء من الضرائب بالنسبة للأفراد والمؤسسات العاملة.
- أسعار تشجيعية لتأجير الأراضي الصناعية.
- أسعار رمزية للطاقة.

ووفقاً لتباين أعداد الشركات والمؤسسات العالمية والمحلية في بلدان دول مجلس التعاون يتباين توزع القوى العاملة من دولة إلى أخرى، وهذا يرتبط بطبيعة الحال بأعداد السكان؛ فالمملكة العربية السعودية تستحوذ على نصيب الأسد من عدد القوى العاملة في دول المجلس، وهذا ليس غريباً حيث إنها تمثل مركز الثقل السكاني بين بلدان المنطقة. ففي عام ٢٠٠١م بلغ عدد القوى العاملة في المملكة العربية السعودية أكثر من ٦ ملايين عامل، نصفهم من المواطنين، في حين بلغ عدد القوى العاملة في مملكة البحرين أكثر من ٣٠٨ آلاف عامل، ٤١٪ منهم من المواطنين. وقد يكون هذا العدد متوازناً نسبياً مقارنة بمساحة الدولتين، بينما تتناقص نسبة العمالة المواطنة في بقية دول المجلس كما هي الحال في دولة الكويت؛ حيث يمثل المواطنون نسبة ٢٠٪ من جملة القوى العاملة، وفي دولة قطر ١٤٪ فقط من مجموع القوى العاملة في الدولة (جدول رقم ١).

---

(٦) سيف القايدي، (٢٠٠٣)، المدخل إلى الجغرافيا الاقتصادية، العين، مكتبة الفلاح، ص ص ٤٨٠-٤٨١.

جدول رقم (١)
القوى العاملة في دول المجلس عام ٢٠٠١م
(بالألف نسمة)

البيـــان			١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
دولة الإمارات	مواطنون	ذكور	١٣٠	١٣٨	١٤٨
		إناث	٢٨	٣٣	٣٩
	غير مواطنين	ذكور	١٤٠٤	١٥١٩	١٦٤٧
		إناث	١٩٨	٢١٩	٢٤٥
	المجموع		**١٧٦٠,٠**	**١٩٠٩,٠**	**٢٠٧٩**
مملكة البحرين	مواطنون	ذكور	٩٠,٤	٩٢,٨	٩٤,٤
		إناث	٢٩,١	٣١,٠	٣٢,٨
	غير مواطنين	ذكور	١٤٠,٣	١٤٣,٩	١٤٧,١
		إناث	٣١,٣	٣٣,٠	٣٤,١
	المجموع		**٢٩١,١**	**٣٠٠,٧**	**٣٠٨,٣**
المملكة العربية السعودية	مواطنون	ذكور	٢٤١١,٠	٢٥١٦,٧	٢٥٩٠,٤
		إناث	٤١٢,٧	٤٢٦,٥	٤٣٩,٣
	غير مواطنين	ذكور	٢٥٧٣,٤	٢٦٢١,١	٢٦٣٩,٩
		إناث	٤٤٩,٨	٤٢٢,٦	٤٢٠,٢
	المجموع		**٥٨٤٦,٩**	**٥٩٨٦,٩**	**٦٠٨٩,٨**
سلطنة عمان	مواطنون	ذكور	١٠٠,٨٤	١٠٧,١١	١١٤,٠٩
		إناث	٢٦,٨٢	٣٠,٣٤	٣٣,٦١
	غير مواطنين	ذكور إناث	٥٠٦,٢١	٥٢٣,٧٢	٥٥٧,١٦
	المجموع		**٦٣٣,٨٧**	**٦٦١,١٧**	**٧٠٤,٨٦**
دولة قطر*	مواطنون	ذكور	-	-	٣٢,٢٣
		إناث	-	-	١٣,٨٥
	غير مواطنين	ذكور	-	-	٢٤٠,٢٨
		إناث	-	-	٣٦,٥٥
	المجموع		**٣١٦,٥**	**٣١٦,٥**	**٣٢٢,٩١**
دولة الكويت*	مواطنون	ذكور	١٤٢,٥	١٤٨,٠	١٥٣,٢
		إناث	٧٥,١	٧٩,٦	٨٥,٠
	غير مواطنين	ذكور	٨١٥,٠	٧٧٥,٢	٧٦٥,١
		إناث	٢١٥,٥	٢٠٤,٤	٢١٠,٩
	المجموع		**١٢٤٨,١**	**١٢٠٧,٢**	**١٢١٤,٣**

المصدر: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، ٢٠٠٣م. تقديري*.

ملاحظة: لم تتوفر بيانات عن القوى العاملة لبعض دول المجلس للعامين ١٩٩٩م و٢٠٠٠م، وبعضها الآخر لا يوجد تفصيل لعدد القوى العاملة المواطنة والوافدة.

وتوضح دراسة العمالة بحسب المواطنة أن هناك توزعاً غير عادل لنوعية العمالة في بعض المؤسسات الصناعية في دول المجلس. ففي الوقت الذي يوجد فيه الكثير من العمالة الوطنية في كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان، نجد أن بعض دول المجلس مثل دولة الإمارات تعاني نقصاً شديداً بالنسبة للعمالة في هذا القطاع. وعلى الرغم من الندوات والمؤتمرات التي ينظمها الكثير من قطاعات المجتمع في دول المجلس، والتي تطالب بتخفيض العمالة الفائضة في قطاع التصنيع، وإصلاح الخلل في التركيبة السكانية، وتوفيق وجهات النظر بين الجهات المعنية وقطاع المستقدمين للعمالة فإن المشكلة مازالت دون حل(٧).

ومن خلال دراسة التركيب النوعي للقوى العاملة يلاحظ انخفاض نسب إسهام الإناث في القوى العاملة في بعض دول المجلس. ففي عام ٢٠٠١م كان نصيب العنصر النسائي من القوى العاملة في سلطنة عمان يمثل قرابة ١١,٥٪ فقط، وفي دولة قطر لا يمثل سوى ١٥٪ من مجموع القوى العاملة في قطر، و٤٪ فقط من مجموع القوى العاملة من العنصر النسائي على مستوى دول المجلس(٨). وفي الإمارات والمملكة العربية السعودية نجد أن المرأة تمثل ١٤٪ فقط من مجموع القوى العاملة في عام ٢٠٠١م (شكل رقم ٢). بينما تزيد هذه النسبة في كل من الكويت والبحرين بنسب ٢٤٪ و٢١٪ على التوالي من مجموع القوى العاملة، في كل منهما.

---

(٧) جمعية الاجتماعيين، (١٩٩٢م)، حوارات حول العمالة الوافدة في الإمارات، الشارقة، ص ص ٤٣-٤٥.

(٨) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، (٢٠٠٣م)، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء.

http://www.gcc-sg.org/gccstatvol12/genstat/g4.htm

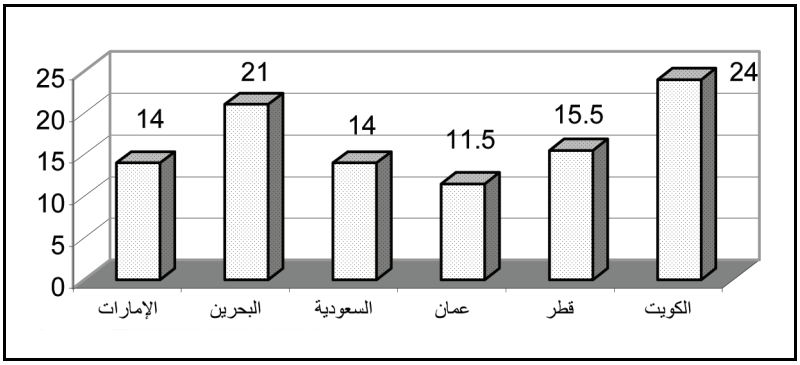

المصدر: الأمانة العامة لدول المجلس و http://www.gcc-sg.org/gccstatvol12/genstat/g4.htm

شكل رقم (٢) – التوزع الجغرافي للعاملات في دول مجلس التعاون عام ٢٠٠١م

ولا شك أن الغرض الرئيسي لوجود العمالة الوافدة في دول المجلس هو العمل وجمع ثماره أو مردوده المالي لتحويله إلى بلد الأصل، ولكن بالطبع ليس جميع العمالة الموجودة في دول المجلس منتجة. فعلى الرغم من وجود عمالة مدربة ومؤهلة للعمل، بل توجد في كثير من الأحيان عمالة نادرة التخصص، تعمل في مجالات تسمح بتقويم إنتاجيتها من خلال عدد الساعات العاملة والمنتجة، فإن هناك عمالة وافدة تعد عالة على رب العمل، ولكنه مضطر لوجودها لعدم توفر البديل السريع، حيث تتطلب إجراءات الإحلال مدة طويلة في بعض القطاعات الصناعية، كما أن استقدام العامل الجديد يحتاج إلى فترة لتأقلمه مع بيئة العمل الجديدة. وقد يحتاج إلى تأهيل وتدريب للعمل في بعض الصناعات التخصصية، وهذا بحد ذاته يُعد أمراً مقلقاً لرب العمل. وعلى الرغم من وجود عمالة مدربة ومؤهلة تأهيلاً عالياً للعمل في هذه المؤسسات الصناعية، فإن الغالبية العظمى منها تحتاج إلى وقت لكسب الخبرة في بيئة العمل الجديدة، وهذا ما تؤكده بعض الدراسات التي أجريت في هذا المجال، مثل دراسة (ميثاء الشامسي، ١٩٩٦م)، على العمالة في دولة الإمارات، حيث اتضح

أن ٧٨٪ من عدد أفراد العينة الذين تم توزيع الاستمارات عليهم (أرباب العمل) أجابوا أن بعض هذه العمالة منتجة[٩].

معامل التوطن الصناعي للعمالة الصناعية في دول المجلس (Location Quotient):

لمعرفة مدى العلاقة بين القوى العاملة والتوزع الجغرافي للمؤسسات الصناعية في دول المجلس، استخدم معامل التوطن الصناعي أو ما يطلق عليه نسبة النسب Ratio of Ratios لدراسة التوطن الصناعي للعمالة في دول المجلس. وتم استخدام المعادلة الرياضية التالية[١٠]:

$$\frac{I}{L} \times 100$$

حيث إن:

I تساوي (عدد العاملين في الصناعة في دول المجلس).

L تساوي (القوى العاملة في دول المجلس).

وبالتعويض تصبح النتيجة:

$$\frac{660111}{17388000} \times 3.8\%$$

---

(٩) ميثاء الشامسي، (١٩٩٦م)، الهجرة الوافدة وتنمية القوى العاملة: دراسة لقطاع الخدمات في مجتمع الإمارات العربية، دبي، مطبعة بن دسمال، ص ٣٥٠.

(١٠) يمكن الرجوع إلى بعض المعادلات الرياضية المستخدمة في هذه الدراسة إلى الأعمال التالية:

- محمد السماك وعباس التميمي، (١٩٨٧م)، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ص ص ١٠١-١٥١.
- محمد الديب الديب، (١٩٧٩م)، كيف يختار موقع المشروع الصناعي: دراسة تطبيقية وكمية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- محمد السماك، (١٩٩٨م)، قواعد البحث العلمي مع تطبيقات في البحوث الجغرافية والاقتصادية، إربد (الأردن)، دار الأمل للنشر والتوزيع.
- سيف القايدي، (٢٠٠١م)، مقدمة في كتابة البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دبي، دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع.

وتم استخدام البيانات الواردة في كتيب (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ٢٠٠٢م) لقياس هذا التوطن الصناعي. فخلال تلك السنة بلغ عدد القوى العاملة (١٥-٦٤ سنة) في جميع دول المجلس، أكثر من ١٧,٣ مليون عامل[١١]، بينما بلغت جملة العمالة الصناعية أكثر من ٦٦٠ ألف عامل. ومن خلال دراسة بيانات (جدول رقم ٢) يتبين لنا أن دولة الإمارات تحتل المرتبة الأولى بين دول المجلس من حيث تركز اليد العاملة الصناعية. فقد بلغ الرقم الدال ٢,٥، وهذا بدوره يبرز مدى التركز العالي للعمالة الصناعية في هذه الدولة مقارنة ببقية دول مجلس التعاون الخليجي. وقد يعود هذا الوضع لعدة أسباب، منها: نوعية الصناعات التي تستخدم عدداً كبيراً من العمالة ومجالات العمل المتاحة وتنوع فرص العمل. كما تؤدي التسهيلات المقدمة من قبل الحكومة دوراً بارزاً في تشجيع الاستثمارات الأجنبية والتسهيلات المقدمة في جلب العمالة والتسهيلات المقدمة من قبل المؤسسات المصرفية. وهذا ما تؤكده البيانات الخاصة بقيمة القروض المقدمة للمؤسسات الصناعية في دول المجلس. ففي عام ٢٠٠٠م احتلت دولة الإمارات المرتبة الثانية من حيث قيمة قروض البنوك التجارية المقدمة للصناعة؛ إذ بلغت أكثر من ٣,٤ مليار درهم في السنة نفسها[١٢]. كما توجد علاقة قوية بين عدد المؤسسات الصناعية العاملة في الدولة وعدد العاملين فيها، فقد بلغت في عام ٢٠٠٠م أكثر من ٢١٠٠ مؤسسة صناعية عاملة في هذا القطاع. وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية من حيث عدد المؤسسات الصناعية بعد المملكة العربية السعودية. وعند عقد مقارنة بين عدد السكان والمساحة بين الإمارات والمملكة نلاحظ أن الفرق كبير بين الدولتين. يلي ذلك كل من مملكة البحرين ودولة قطر من حيث تركز العمالة الصناعية في قطاع التصنيع في هاتين الدولتين، حيث بلغ الرقم الدال ١,٦ و ١,٤ على

(١١) هناك بعض التباين بين هذه البيانات والبيانات الإحصائية الواردة في إحصائيات الأمانة العامة لدول المجلس، لذلك تم الاعتماد على القوى العاملة من سن ١٥-٦٤.

(١٢) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، (٢٠٠٢م)، ملف الخليج الإحصائي، الدوحة، ص ٤٤.

التوالي. بينما تقل نسبة تركز العمالة الصناعية بشكل كبير في كل من عمان والمملكة العربية السعودية، وهذا يعود إلى وجود قطاعات اقتصادية أخرى في هاتين الدولتين تستقطب الأيدي العاملة بعيداً عن النشاط الصناعي.

جدول رقم (٢)
معامل التوطن الصناعي للعمالة الصناعية
لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدولة	القوة العاملة (١٥-٦٤ سنة) L	العاملون في الصناعة I	$\frac{I}{L}(q)$	معامل التوطن $\frac{q}{N}$
الإمارات	١,٦٩٦,٠٠٠	١٦٠,٤٤٩	٩,٥	٢,٥
البحرين	٤١٦,٠٠٠	٢٥,٧٥٨	٦,٢	١,٦
السعودية	١٢,٢١٧,٠٠٠	٣٠٩,٣٣٨	٢,٥	٠,٧
عمان	١,٣٥٦,٠٠٠	٣٢,٦٦٣	٢,٤	٠,٦
قطر	٤٢٩,٠٠٠	٢٣,٧٨٨	٥,٥	١,٤
الكويت	١,٢٧٤,٠٠٠	٤٨,١١٥	٣,٧	٠,٩٧
مجلس التعاون	**١٧,٣٨٨,٠٠٠**	**٦٦٠,١١١**	**٣,٨** (N)	–

المصدر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ملف الخليج الإحصائي، الدوحة، ٢٠٠٢م، ص ص ٤٣ و٢٠٦.
* النسب من حساب الباحث.

التركز الصناعي للأيدي العاملة في دول المجلس عام ٢٠٠٠م:

يعد استخدام قياس التركز الصناعي من القياسات المعمول بها في الجغرافيا الاقتصادية لمعرفة مدى التركز المكاني للأيدي العاملة داخل الإقليم الواحد. ويمكن تعرف واقع التركز الصناعي بالنسبة للأيدي العاملة في المصانع العاملة في دول المجلس من خلال قيمة الوسيط الحسابي، حيث يظهر أن الوسيط الحسابي للأيدي العاملة في دول المجلس بلغ ٢١,٣ لكل ١٠٠٠ نسمة من سكانه في عام ٢٠٠٠م. ومن دراسة بيانات (جدول رقم ٣) نلاحظ أن التركز

الصناعي لليد العاملة في مصانع دول المجلس يتركز في كل من دولة الإمارات ودولة قطر ومملكة البحرين ودولة الكويت على التوالي. على الرغم من أن المملكة العربية السعودية تتصدر دول المجلس من حيث عدد السكان وسلطنة عمان تأتي في المرتبة الثالثة إلا أنهما تحتلان المرتبتين الخامسة والسادسة على التوالي من حيث عدد العمالة لكل ١٠٠٠ من السكان على مستوى المجلس.

جدول رقم (٣)

معدل القوى العاملة الصناعية إلى إجمالي السكان

بدول المجلس عام ٢٠٠٠م

الدول	عدد العمال	عدد السكان	عامل لكل ١٠٠٠ نسمة
الإمارات	١٦٠,٤٤٩	٣,١٠٨,٠٠٠	٥١,٦
البحرين	٢٥,٧٥٨	٦٩١,٠٠٠	٣٧,٣
السعودية	٣٠٩,٣٣٨	٢٢,٠١١,٠٠٠	١٤,١
عمان	٣٢,٦٦٣	٢,٤٠٢,٠٠٠	١٣,٦
قطر	٢٣,٧٨٨	٥٧٩,٠٠٠	٤١,١
الكويت	٤٨,١١٥	٢,١٩٠,٠٠٠	٢٢,٠
مجلس التعاون	**٦٦٠,١١١**	**٣٠,٩٨١,٠٠٠**	**٢١,٣**

المصدر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ملف الخليج الإحصائي، الدوحة، ٢٠٠٢م، ص١٩٨.
* النسب من حساب الباحث.

التوزع الجغرافي لنوعية المؤسسات الصناعية في دول المجلس:

يتوطن بدول المجلس قرابة ٧,٥٠٠ منشأة صناعية، تتركز معظمها في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات (٧٠٪). ويعمل في هذه المنشآت الصناعية ما يقارب من ٦٦٠ ألف عامل، أكثر من ٥١٪ منهم في المملكة العربية السعودية وقرابة ٢٦,٧٪ في دولة الإمارات بحسب إحصاءات ٢٠٠٠م.

وتتصدر المملكة العربية السعودية ترتيب دول المجلس من حيث عدد المصانع العاملة؛ إذ بلغ جملة هذه المصانع ٣,١١٨ مصنعاً في عام ٢٠٠٠م، وتأتي في

المرتبة الثانية كل من الإمارات وعمان والكويت على التوالي (جدول رقم ٤). وتختلف صورة التوزع الجغرافي للصناعات بحسب نوعيتها، حيث تتصدر المملكة العربية السعودية دول المجلس بالنسبة لعدد المصانع العاملة في صناعة الأغذية والمشروبات بنسبة ٤٧٪، ثم تأتي الإمارات في المرتبة الثانية بنسبة ١٩,٧٪ من جملة المصانع. بينما تتصدر الإمارات عدد المصانع العاملة في صناعة النسيج والملبوسات والجلود بنسبة ٤٦,٥٪، وتأتي السعودية في المرتبة الثانية بنسبة ٢٧,٧٪ من جملة المصانع العاملة في دول المجلس عام ٢٠٠٠م. أما بالنسبة لعدد المصانع العاملة في المنتجات الكيماوية والبلاستيك فنجد أن السعودية والإمارات تستحوذان على أكثر من ٧٨٪ من مجموع المصانع العاملة في هذا القطاع، ثم تأتي الكويت وعمان في المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي.

جدول رقم (٤)
التوزع الجغرافي للمصانع العاملة في دول مجلس التعاون عام ٢٠٠٠م

النشاط الصناعي	المجموع	الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين
الأغذية والمشروبات والتبغ	١٠٩٥	٢١٦	٥١٥	٥٢	١٥٢	٧٤	٨٦
النسيج والملبوسات والجلود	٥٠٥	٢٣٥	١٤٠	٣٥	٤٩	١٩	٢٧
الخشب ومنتجاته والأثاث	٤٧٣	١٥٥	١٣٥	٤٢	٦١	٦٣	١٧
الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٤٨٤	١٤٨	١٨١	٢٤	٥٥	٦٢	١٤
المنتجات الكيماوية والبلاستيكية	١٤٢٨	٤٤٦	٦٧٠	٥٩	٩١	١٠٦	٥٦
منتجات من خامات غير معدنية عدا البترول	١١٨٩	٢٤٢	٤٣٥	٩٨	١٧٤	١٧٦	٦٤
الصناعات المعدنية الأساسية	١٠٢	٤٠	٣٧	٣	٩	٣	١٠
الصناعات المعدنية المصنعة والآلات والمعدات	٢٠١٨	٥٥٨	٩٢٤	٧٣	١٥٥	١٩٦	١١٢
صناعات تحويلية أخرى	١٩٤	٦٧	٨١	١٥	١٧	٩	٥
المجموع	**٧٤٨٨**	**٢١٠٧**	**٣١١٨**	**٤٠١**	**٧٦٣**	**٧٠٨**	**٣٩١**

المصدر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ملف الخليج الإحصائي، الدوحة، ٢٠٠٢م، ص١٧٥.

ملاحظة: عدد المصانع الواردة في هذه الدراسة لا يشتمل على المصانع الصغيرة والورش.

التشتت المطلق للأيدي العاملة في بعض المؤسسات الصناعية (مدى التشتت): Industrial Range Distribution

ولدراسة مدى التشتت الصناعي للأيدي العاملة في بعض الصناعات في دول المجلس، طُبِّق معيار التشتت المطلق على العمالة في صناعة المنتجات الكيماوية والبلاستيكية التي تزدهر صناعتها في دول المجلس نتيجة لتوفر المواد الخام وبخاصة النفط والغاز الطبيعي.

ومن خلال دراسة بيانات (جدول رقم ٥) يتبين لنا أن المدى بين المملكة العربية السعودية (التي يوجد فيها أكبر عدد من العمالة الصناعية) وسلطنة عمان (التي يوجد فيها أقل عدد من العمالة الصناعية) يبلغ ٦٨,٤٠٠ في معيار العمل؛ أي أن التشتت بين الدولتين يعد أكبر تشتت بين دول المجلس. وهذه النتيجة قد لا تعطي أهمية واضحة لمدى التشتت في مجال هذا النوع من الصناعات. ولرسم صورة واضحة للتشتت الإقليمي للعمالة في الصناعات الكيماوية والبلاستيكية في دول المجلس، لابد من نسب الأيدي العاملة إلى عدد السكان، ولهذا أضيف العمود الرابع في الجدول المذكور بعد الحصول على عدد العمال لكل ١٠٠٠ من السكان في مجال المنتجات الكيماوية والبلاستيكية، الذي تم استخراجه بتطبيق المعادلة التالية(١٣):

$$\frac{nl}{np} \times 1000$$

nl = عدد العمال.

np = عدد السكان.

وكما هو متبع في مثل هذه الدراسات فإن مدى التشتت يساوي الفرق بين أعلى قيمة وأقل قيمة لعدد العمالة المطلوب دراستها لكل ١٠٠٠ من السكان،

(١٣) لمعرفة المزيد عن المعادلة راجع مؤلفات كل من السماك والديب والقايدي المذكورة في الهوامش سابقاً.

ونجد أن الإمارات تتصدر أكبر القيم (٨,٤)، بينما تسجل سلطنة عمان أصغر القيم (١,٢) للعمالة لكل ١٠٠٠ من السكان (جدول رقم ٥). وعند طرح القيمتين (٨,٤–١,٢= ٧,٢) تتضح لنا قيمة مدى العمالة لكل ألف من السكان بين دولة الإمارات وسلطنة عمان، مما يشير إلى التشتت الواضح بين العمالة التي تعمل في صناعة الكيماويات والبلاستيك بين الدولتين، وهذا الوضع قد يكون مقبولاً. حيث بلغ إنتاج دولة الإمارات ٢,٢ مليون برميل/يوم من النفط بينما بلغ إنتاج سلطنة عمان فقط ٠,٥ مليون برميل/يوم من النفط في عام ٢٠٠٠م[١٤]. ويبرز هذا التشتت واضحاً عند مقارنته بالمعدل العام لدول المجلس (٣,٩ عامل لكل ١٠٠٠ من سكان المجلس).

جدول رقم (٥)
الأيدي العاملة في مجال المنتجات الكيماوية والبلاستيكية من البترول والفحم في دول المجلس عام ٢٠٠٠م

الدول	عدد العمال	عدد السكان	عامل لكل ١٠٠٠ نسمة
الإمارات	٢٥,٩٦٧	٣,١٠٨,٠٠٠	٨,٤
البحرين	٤,٦٥٥	٦٩١,٠٠٠	٦,٧
السعودية	٧١,٢٧٤	٢٢,٠١١,٠٠٠	٣,٢
عمان	٢,٨٧٤	٢,٤٠٢,٠٠٠	١,٢
قطر	٤,٨٣٤	٥٧٩,٠٠٠	٨,٣
الكويت	١٣,١٣١	٢,١٩٠,٠٠٠	٥,٩
مجلس التعاون	**١٢٢,٧٣٥**	**٣٠,٩٨١,٠٠٠**	**٣,٩**

(١٤) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، (٢٠٠٢م)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص ٢٩٠.

استنتاجات وتوصيات:

مما سبق يتضح أنه على الرغم من كبر حجم بعض دول المجلس من حيث المساحة فإن نصيبها من توطن العمالة الصناعية صغير مقارنة بالقوى العاملة وعدد المؤسسات الصناعية العاملة في هذه الدول. وقد يتطلب ذلك تطبيق سياسة جديدة في مجال العمالة وسن بعض التشريعات لتحقيق التوافق بين عدد المؤسسات الصناعية العاملة في دول المجلس من جهة والأيدي العاملة الصناعية من جهة أخرى.

ومن الملاحظ أن بعض دول المجلس ترتفع فيها نسبة القوى العاملة من العنصر النسائي مقارنة ببقية دول المجلس، كما الحال في كل من الكويت والبحرين. وقد يتطلب ذلك من هذه الدول التركيز على بعض الصناعات التي يمكن أن تستوعب عنصراً نسائياً بشكل أكبر من الصناعات الأخرى. ومن أهم هذه الصناعات صناعة التمور والأغذية والملابس التي تتطلب حضوراً مكثفاً للعمالة النسائية كما هي الحال في مصنع التمور في منطقة الساد في إقليم العين بدولة الإمارات العربية المتحدة.

أما بالنسبة لتركز الأيدي العاملة في الصناعة فنجد أن معامل تركز العمالة الصناعية يرتفع في كل من دولة الإمارات والبحرين وقطر على التوالي. وقد يكون من المفيد هنا أن تركز هذه الدول على النشاط الصناعي بشكل كبير وتترك الفرصة لبقية دول المجلس للتخصص في الأنشطة الاقتصادية الأخرى حتى يصبح لدى دول المجلس نوع من التكامل في الأنشطة الاقتصادية وليس التنافس بينها. وقد يكون من المفيد أيضاً أن تقوم هذه الدول بمراجعة سياساتها الاقتصادية في نوعية الصناعات التي تتوطن في مناطقها الصناعية والمتمثلة في الاستخدام المكثف للأيدي العاملة، والتقليل من استخدام التقنيات الحديثة في عمليات التصنيع. وهذا بدوره يسهم في زيادة الخلل في التركيبة السكانية

في دول المجلس. وعلى هذه الدول أن تقوم بتقويم سياسة السوق المفتوح في ممارسة الأنشطة الاقتصادية المتبعة حالياً بما يتناسب مع ظروفها السكانية وتخيير أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين بين استخدام نسب محددة من العمالة الوافدة في مقابل جلب تقنيات حديثة لهذا القطاع، أو زيادة نسب تشغيل العمالة المواطنة بأجور معقولة، واستمرارهم في أنشطتهم الحالية.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- خالد القاسمي، (١٩٨٧م)، الأجر والإنتاجية والقوة العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ص١٢٠.
- فريال الهاجري، (٢٠٠٠م)، خصائص القوى العاملة في مصانع الحديد والصلب في المملكة العربية السعودية، رسائل جغرافية رقم ٢٤٦، الجمعية الجغرافية الكويتية، جامعة الكويت.
- سيف القايدي، (٢٠٠٣م)، المدخل إلى الجغرافيا الاقتصادية، العين، مكتبة الفلاح، ص ص ٤٨٠-٤٨١.
- جمعية الاجتماعيين، (١٩٩٢م)، حوارات حول العمالة الوافدة في الإمارات، الشارقة، ص ص ٤٣-٤٥.
- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، (٢٠٠٣م)، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء.

http://www.gcc-sg.org/gccstatvol12/genstat/g4.htm

- ميثاء الشامسي، (١٩٩٦م)، الهجرة الوافدة وتنمية القوى العاملة: دراسة لقطاع الخدمات في مجتمع الإمارات العربية، دبي، مطبعة بن دسمال، ص ٣٥٠.
- محمد السماك وعباس التميمي، (١٩٨٧م)، أسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ص ص ١٠١–١٥١.
- محمد الديب الديب، (١٩٧٩م)، كيف يختار موقع المشروع الصناعي: دراسة تطبيقية وكمية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

- محمد السماك، (١٩٩٨م)، قواعد البحث العلمي مع تطبيقات في البحوث الجغرافية والاقتصادية، إربد (الأردن)، دار الأمل للنشر والتوزيع.
- سيف القايدي، (٢٠٠١م)، مقدمة في كتابة البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. دبي، دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع.
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، (٢٠٠٢م)، ملف الخليج الإحصائي، الدوحة، ص ٤٤.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، (٢٠٠٢م)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص ٢٩٠.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- al-Qudsi, S. (1998), ''Labor Market and Policy in the GCC: Micro Diagnostics and Macro Profiles''. The Emirates Center for Strategic Studies and Research. Emirates Lecture 12.
- al-Faris, A. (1992), ''Development Pattern and Structural Changes in the Labor Market of the UAE''. Memo Presented at the Institute of Social and Economic Policy in the Middle East.
- Girgis, Maurice. (2002), The GCC Factor in Future Arab Labor Migration. Fourth Mediterranean Development Forum. Amman, Jordan.